

مشروع تخرج بعنوان:

ظاهرة الفساد الإداري وطرق مكافحته

إعداد الطلبة:

نورة العتيبي رقم جامعي / 20212005346	حسين القحطاني رقم جامعي / 20212005111 (ليدر)
نورة التويجري رقم جامعي / 20212005056	أحمد السلطان رقم جامعي / 20212005342
عبدالمالك الميموني رقم جامعي / 20212005250	الجوهرة القصيبي رقم جامعي / 20212005343
زمزم الدوسري رقم جامعي / 20222006150	محمد باخشوين رقم جامعي / 20222005971

الجزء الأول: التمهيد

قائمة المحتويات		
م	الجزء	المحتوى
1	الجزء الأول: التمهيد	أ الغلاف.
		1 قائمة المحتويات.
		2 قائمة الجداول.
		3 قائمة الأشكال.
		4 قائمة الملاحق.
2	الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة	5 الفصل الأول : مشكلة الدراسة و أهميتها
		10 الفصل الثاني : المتغير الأول للدراسة
		15 الفصل الثالث: المتغير الثاني للدراسة والارتباط بينهم.
3	الجزء الثالث: الدراسة العملية وإجراءاتها المنهجية	25 الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة.
		29 الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية.
		47 الفصل السادس : تحليل النتائج والتصور المقترح.
	الجزء الرابع: ملاحق الدراسة	49 ملاحق الدراسة.
		60 ملخص الدراسة باللغة العربية.
		61 ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية.
		62 المصادر والمراجع.

قائمة الجداول		
رقم الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
29	الجنس	1.
30	المؤهل العلمي	2.
31	القطاع الوظيفي	3.
32	الخبرة العملية (بالسنوات)	4.
33	منطقة جهة العمل	5.
34	أسباب الفساد الإداري	6.
35	هل واجهت من قبل فسادًا إداريًا	7.
37	ما هو الفساد الإداري الذي واجهته	8.
38	هل أبلغت عن الفساد الذي واجهته	9.
39	هل لديك المعرفة عن الجهة المسؤولة للإبلاغ عن أي فساد إداري	10.
40	آلية مكافحة الفساد	11.
41	ما هي استراتيجية التكنولوجيا والمعلوماتية الحديثة المهمة التي تحد من الفساد الإداري	12.
43	ما هي استراتيجية الأنظمة الإدارية والرقابية التي تحد من الفساد الإداري	13.
44	ما هي الاستراتيجية القضائية والقانونية التي تحد من الفساد الإداري	14.
45	المعوقات التي تحد من فاعلية استخدام الاستراتيجيات الحديثة لمكافحة الفساد الإداري	15.

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	الموضوع	رقم الصفحة
1.	الجنس	29
2.	المؤهل العلمي	30
3.	القطاع الوظيفي	31
4.	الخبرة العملية (بالسنوات)	32
5.	منطقة جهة العمل	33
6.	أسباب الفساد الإداري	35
7.	هل واجهت من قبل فسادًا إداريًا	35
8.	ما هو الفساد الإداري الذي واجهته	37
9.	هل أبلغت عن الفساد الذي واجهته	38
10.	هل لديك المعرفة عن الجهة المسؤولة للإبلاغ عن أي فساد إداري	39
11.	آلية مكافحة الفساد	40
12.	ما هي استراتيجية التكنولوجيا والمعلوماتية الحديثة المهمة التي تحد من الفساد الإداري	42
13.	ما هي استراتيجية الأنظمة الإدارية والرقابية التي تحد من الفساد الإداري	43
14.	ما هي الاستراتيجية القضائية والقانونية التي تحد من الفساد الإداري	44
15.	المعوقات التي تحد من فاعلية استخدام الاستراتيجيات الحديثة لمكافحة الفساد الإداري	46

قائمة الملاحق		
الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
(1)	الاستبانة في صورتها الأولى	52
(2)	قائمة المحكمين	56
(3)	الاستبانة في صورتها الثانوية	57

الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول : مشكلة الدراسة وأهميتها

مقدمة

تعتبر ظاهرة الفساد والفساد الإداري بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ إبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر. إذ حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع، كذلك تم تعريفه وفقاً لبعض المنظمات العالمية حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها.

كما إن اهتمام المجتمع الدولي بمسائل الفساد ليس ظاهرة عابرة فالواقع حالياً أن الفساد يعرقل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وكثيراً ما يسفر عن انتهاكات لحقوق الإنسان. ولذا يلزم أن تلتزم كل الأطراف الفاعلة بما فيها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني – التزاماً راسخاً بوضع حلول لهذه الآفة وتنفيذها تعالج قضايا المساءلة والشفافية ويجب أن تشمل هذه الحلول اجراءات ملموسة وقائية على شتى مستويات النظم الاجتماعية والاقتصادية وفي هذا الصدد يقوم المجتمع الدولي بدور الحافز والداعم لجهود الإصلاح في آن واحد. فالتعقيد الشديد الذي يطبع الفساد يجعل التعاون والتنسيق الدوليين أمرين أساسيين لنجاح تنفيذ استراتيجيات تحسين النزاهة في إدارة الحكم.

وتعد مجتمعات البلدان النامية من أكثر بلدان العالم تأثراً بهذا الداء الخطير، ولعل خطورة الفساد الإداري تكمن في كونها لا يمكن أستئصالها من الجذور ، بل ما يمكننا القول هو العمل من أجل تقليل آثاره ومخاطره.

كما أن منع الفساد مسألة مهمة في السياق الاجتماعي والسياسي، كما يتضح ليس فقط من الحالات الأخيرة من الفساد، ولكن أيضاً عن طريق زيادة الوعي بهذه المشكلة. إذ يسبب الفساد أضرار اقتصادية خطيرة تتعارض مع المنافسة العادلة ويضعف الثقة في سلامة وسير عمل الإدارة العامة. من أجل محاربة الفساد على

كافة مستويات الإدارة، فمن المهم تعزيز اليقظة تجاه النشاطات المتصلة بالفساد، مع التركيز على منع مثل هذا النشاط بالتدابير الوقائية، بما في ذلك آليات وضع رقابة فعالة والتي تكون ضرورية لمواجهة العديد من العوامل التي تساهم في الفساد. وتختلف أنماط الفساد من مجتمع لآخر وعلى مر الزمن. مما يوجب دراسة دور كل من "أصحاب المصلحة الداخلية في المجتمعات النامية (مثل السياسيين وشركات الأعمال و صغار موظفي الخدمة المدنية) وكذلك الجهات الخارجية (بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية). بالإضافة إلى ذلك ينبغي باستراتيجيات الإصلاح ان تأخذ في الاعتبار السياقات الاقتصادية والقانونية وسياسية مختلفة على نطاق واسع. وتحتاج فعالية استراتيجيات مكافحة الفساد إلى أن تكون متلائمة مع البيئة الاجتماعية التي يحدث فيها الفساد.

وإن الفساد ظاهرة معقدة تنطوي على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وبالتالي، فقد تكون ذات أسباب متعددة، مثل عدم اتساق القوانين وعبء الحياة الاجتماعية وعدم وجود مراقبة فعالة. وبالتالي فإن معظم حالات الفساد له تداعيات أهمها هو تأثيره السلبي على التنمية، وبالتالي تحويل أهدافها، وتبديد الموارد والإمكانيات وتعيق التقدم، وتقويض فعالية وكفاءة عمليات التنمية وبالتالي خلق حالة من القلق وعدم الرضا.

ومن أجل الحفاظ على النزاهة ومكافحة الفساد يتطلب برامج إصلاح شاملة بدعم سياسي قوي واستراتيجية خاصة لتحديد المشكلة وعلاج أسبابها. هذا يتطلب تعاون الجهات الحكومية، ومشاركة المجتمع ومؤسساته، وغرس وتعزيز المبادئ والقيم الأخلاقية في الإدارة والمجتمع والاستفادة من التجارب الدولية.

وهنا نسلط الضوء على مفهوم الفساد، مظهره، أسبابه والآثار والانعكاسات المؤثرة ثم نعرض على الفساد الإداري محاولين تسليط الضوء على خصائص وإبعاد هذه التجربة والآثار السلبية الناتجة عنها ثم نأتي إلى وضع أبرز الحلول والمعالجات الموضوعية للحد من تأثير هذه الظاهرة على المجتمعات البشرية.

مشكلة الدراسة

يعد الفساد الاداري إحدى القضايا الشائكة في أي مجتمع من المجتمعات، ولقد وعت المجتمعات إلى خطورة هذه المشكلة وسنت الأنظمة والقوانين من أجل مكافحتها، فقد استخدمت الدول الاستراتيجيات المتنوعة لمكافحة الفساد من ناحية سن الأنظمة والقوانين واللوائح وتفعيل الدور الرقابي للهيئات التشريعية، والهيئات الرقابية واستعمال التكنولوجيا في مواجهة الفساد وتفعيل العقوبات الخاصة بعمليات الفساد كأحد الوسائل الهامة لمكافحة الفساد. ونظراً لتنوع الاستراتيجيات التي تعمل الدولة فيها على مكافحة الفساد في الأجهزة الحكومية (فقد رأى الباحث عمل دراسة عن ظاهرة الفساد الاداري وطرق مكافحته).

ويمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل التالي : ما هي مظاهر الفساد الاداري وما هي طرق مكافحته؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية البحث الحالية من خلال المتغيرات والمواضيع التي عنت بمعالجتها والتي تركز على متغيرين هما ظاهرة الفساد الاداري وطرق مكافحته ويمكن الاستفادة من مثل هذا البحث من خلال ما سيوفره من بيانات ومعلومات عن أساليب مكافحة الفساد الإداري في الدراسات الأكاديمية وفي أبحاث أخرى مماثلة كما يمكن الخروج بتوصيات ومقترحات لحل مشكلة الفساد الإداري والحد منها، كذلك يستفيد من هذا البحث قطاعات مختلفة من المجتمع وذلك للوقوف على أبعاد الفساد الإداري كما تستفيد أيضا الهيئات الحكومية للوقوف على المعوقات التي تحد من فاعلية مكافحة الفساد الإداري وذلك لدارستها وإيجاد الحلول المناسبة لها .

أهداف الدراسة

يسعى الباحث لتحقيق هدف رئيسي للبحث هو تحديد ظاهرة الفساد الاداري وطرق مكافحته ومن خلال

الاهداف الفرعية الاتية:

1. تحديد أنماط الفساد الاداري الأكثر شيوعاً .
2. معرفة دور الاستراتيجيات النظامية في مكافحة الفساد الاداري.
3. تحديد دور الاستراتيجيات الرقابية في مكافحة الفساد الاداري.

4. معرفة مدى فاعلية الاستراتيجيات القضائية في مكافحة الفساد الاداري

أسئلة الدراسة

1. ما هي أنماط الفساد الاداري الأكثر شيوعاً ؟
2. ما هو دور الاستراتيجيات النظامية في مكافحة الفساد الاداري ؟
3. ما هو دور الاستراتيجيات الرقابية في مكافحة الفساد الاداري ؟
4. ما مدى فاعلية الاستراتيجيات القضائية في مكافحة الفساد الاداري ؟
5. ما مدى فاعلية استخدام الأجهزة الحديثة والتكنولوجيا في مكافحة الفساد الاداري ؟
6. ما هي المعوقات التي تحد من فاعلية استخدام الاستراتيجيات الحديثة لمكافحة الفساد الاداري ؟

المنطلقات النظرية للدراسة

- 1- مفهوم الفساد هو "إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، وهو يحدث على سبيل المثال عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو تسريب معلومات عن مناقصة عامة، كما يمكن أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطوق المحسوبية والمنسوبية أو سرقة أموال الدولة مباشرة
- 2- مفهوم الفساد إجرائياً الفساد من وجهة نظر الباحثان هو ارتكاب أعمال منافية للعرف والانظمة والقوانين من تسريب ورشوة ومحاباة وسرقة واختلاس
- 3- مفهوم الفساد الإداري: هو إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة كإصدار قرارات لتحقيق مصالح شخصية.

المنهجية وطرق الدراسة

سوف يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال اعداد قائمة استبيان .

أدوات الدراسة

تم الاعتماد في عملية جمع البيانات والمعلومات على الأدوات الآتية :-

(1) أدوات الإطار النظري : في سبيل أغناء الجانب النظري تم الاعتماد على إسهامات الكتاب والباحثين التي تم جمعها من المصادر المتمثلة بالمراجع العلمية من الكتب والمجلات والاطاريح والبحوث والدراسات العلمية وباللغتين العربية والأجنبية ، وهي ذات صلة بموضوع البحث، فضلا عن الاستعانة بخدمات الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت).

(2) أدوات الإطار الميداني: تم الاعتماد في تغطية الجانب الميداني للبحث على عدد من الوسائل الضرورية في جمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذا الجانب وهي :-

أ. المقابلة الشخصية :- تم اجراء عدد من المقابلات الشخصية مع أفراد عينة البحث في المنظمة قيد الدراسة، لتوضيح فقرات الاستبانة لأجل ضمان الحصول على إجابات دقيقة وصحيحة، وتعزيز تلك الاجابات والنتائج.

ب. استمارة الاستبانة :- تعد الاستبانة المصدر الرئيس للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة وقد صممت لتغطي جميع متغيرات البحث ، وقد روعي في صياغة هذه الاستمارة البساطة والوضوح ، إذ تم عرض الأنموذج الأولي على عدد من الخبراء المتخصصين.مجالات الدراسة

الفصل الثاني : المتغير الأول للدراسة

أولاً: الإطار النظري

تمهيد

ينفرد العلم عن غيره من ظواهر المعرفة الأخرى بالدقة والموضوعية. ومن أهم متطلبات الدقة والموضوعية في العلم هي وضمن تعريفات محددة وواضحة لكل مفهوم أو مصطلح يستخدمه الباحث في دراسته، حتى ولو كانت هذه المفاهيم بسيطة ومنطقية. والغرض من ذلك تلافي أي غموض في هذه المصطلحات وكذلك حتى يلتزم بها الباحث طيلة فترة دراسته ووصوله إلى النتائج المرجوة، ولذلك سوف يركز اهتمام الدراسة في هذا المبحث علي عرض لتعريفات الفساد الإداري مع التركيز علي الواقع المصري وكذلك تحليل لأهم الدراسات السابقة في هذا المجال.

المتغير الأول: الفساد الإداري

1- مفهوم الفساد الإداري

إنّ للفساد الإداري تعريفات عدة فقد عرفه البنك الدولي بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب، أو ابتزاز أو رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء طرح منافسة عامة كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشوة للاستفادة من سياسات، أو إجراءات عامة للتغلب عن المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة¹ ويرى آخرون أنّ للفساد الإداري ثلاثة مداخل هي :

- المدخل التقليدي : الذي يقوم على أساس أن الفساد هو مشكلة انحراف الأفراد عن النظام القيمي السائد والمعتمد في المؤسسات الحكومية ما يدفع الأفراد إلى ممارسة سلوكيات منحرفة.
- المدخل الوظيفي: الذي يقوم على أساس أن الفساد هو مشكلة الانحراف عن قواعد العمل الرسمية المعتمدة وليس النظام القيمي.
- المدخل بعد الوظيفي : وفق هذا المدخل يمكن أن يأخذ الفساد طابعا تنظيميا فالتطور الكبير أخذ يظهر أن الفساد ظاهرة متعددة الأسباب والأبعاد، كما أن بلال أمين زين الدين قد عرف الفساد الإداري على أنه " كل ما يرتكبه الموظف العام إخلالاً بواجبات وظيفته العامة، سواء أكان باعتباره مواطن عادي أو باعتباره موظف عامل ، يمس الوظيفة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر طالما أنه يؤثر بالسلب على مقتضيات وظيفته وسواء أكان الفعل أو التصرف مقنناً في قانون العقوبات باعتباره جريمة جنائية نص على عقوبتها، أم كان إخلالاً يترتب عليه جزاء تأديبي.

2-أسباب الفساد الإداري: يمكن ذكر أبرز أسباب الفساد الإداري فيما يلي:

1-الأسباب الاقتصادية: يعتقد (OECD) أن العوامل الاقتصادية هي احد العوامل الرئيسية المسببة للفساد الإداري ، ويحدث الفساد عادة عندما ينعدم الشعور بالرقابة والمحاسبة، وعندما يحتكر موظف المنظمة العامة توزيع المزايا لتتم الاستفادة منها لاعتبارات خاصة.ويمكن جمعها فيما يلي.

-انخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له متدني لدرجة يعجز فيها عن إشباع احتياجات المعيشة الضرورية مما يلجأ إلى الرشوة أو الاختلاس أو الاتجار بالمخدرات وتزييف النقود للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة .

-تعتبر البطالة والفقر من أهم الأسباب الاقتصادية التي تدفع إلى الجنوح إلى الجريمة وإتيان أفعال الفساد

-ارتفاع درجة المنافسة الدولية بين الشركات العملاقة تؤدي إلى انتشار جريمة الجوسسة الاقتصادية خاصة

في مجالات الصناعة .

2- الأسباب الاجتماعية: تساهم بعض النظم الاجتماعية المتوارثة في الدول النامية في وجود أبواب لحدوث الفساد خاصة في الجهاز الإداري للدولة ، حيث تنتشر عادات تقديم الهدايا الثمينة لكبار الموظفين للحصول على موافقتهم على أشياء غير قانونية ، كما أن اللوائيات والانتماءات العائلية والقبلية يمكن أن تؤدي إلى انتشار الفساد ومخالفة القواعد والقوانين واللوائح الحكومية فضلا عن التقاضي أو كف البصر عن كشف الفساد أو ملاحقته الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حدوث الفساد وصعوبة مكافحته، ليصبح بمرور الوقت جزءاً من الثقافة المجتمعية في الدول الفقيرة خاصة تلك التي ترحب بالأموال غير المشروعة.

3- الأسباب السياسية : يمكن رصد مجموعة من الأسباب ذات الطبيعة السياسية التي تؤدي على حدوث الفساد وتتمثل فيما يلي:

- الاستبداد السياسي.

- العلاقة الوثيقة بين النظم السياسية الداخلية والمصادر الدولية للفساد.

- تزواج السلطة السياسية مع الثروة وتشابك المصالح والمنافع بين رجال السياسة ورجال المال والأعمال.

4- الأسباب الإدارية: تتمثل الأسباب الإدارية فيما يلي:

- ضعف الرقابة من خلال عدم قيام الأجهزة الرقابية بأدواتها المطلوبة .

- جهل المواطنين والعاملين في الأجهزة الإدارية- بروز علاقات اجتماعية قائمة داخل وخارج المنظمة.

- انتشار اللامركزية دون إخضاع للرقابة المتبعة.

- عدم وضوح التعليمات وصدورها دون وجود دليل يسهل تطبيقها تخلق الحيرة لدى الأفراد مما يضطرهم إلى

الاجتهاد الشخصي ومن ثم احتمال الانحراف وافتراق روح التعليمات.

- وجود هياكل تنظيمية قديمة أو غير ملائمة لطبيعة العمل وعدم توزيع الاختصاصات والمسؤوليات

والصلاحيات بصورة عامة، وتضخيم الجهاز بالعاطلين، كلها تؤدي إلى عجز الجهاز الإداري من مواكبة حاجات

الجمهور وانحرافه عن الهيكل التنظيمي، مما يضطر الجمهور بما يلاقيه من صعوبة في إرضاء دوافعه وإشباع

رغباته للضغط على الأفراد ، وإغرائهم إلى إتباع سلوك بعيد عن قواعد العمل وأنظمتها.

3-أنواع الفساد الاداري

إن الفساد الاداري له أنواع عديدة يمكن تصنيفها إلى مايلي:

-الرشوة: تعد الرشوة من أخطر الجرائم ومن أسوأ أنماط الفساد الإداري التي يجب محاربتها والقضاء عليها لما تشكله من أخطار وتهديدات على المجتمعات.

-الاختلاس: وهو خيانة الموظف للأمانة المادية، النقدية أو العينية التي في عهده، ويعرف الاختلاس كذلك بأنه " عبث الموظف بما أؤتمن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية ويطلق عليه أحيانا الغلول وهو خيانة الأمانة وأخذ الشيء في الخفاء وقد حرم الإسلام الغلول

-العمولات مقابل الصفقات: والعمولة هي مقدار من المال يمثل نسبة مئوية من قيمة عقد أو صفقة تجارية يحصل عليها الموظف بالتوقيع عليها نيابة عن مؤسسته، ويكون الطرف الثاني مقاول أو مورد أو مصدر أو من يقع في حكمهم.

-التهرب الضريبي و الذي يأخذ شكلين، الشكل الأول يتمثل في استغلال المكلفين بالضريبة للتغيرات القانونية ولجوئهم للحيل التي تمكنهم من التخلص من الضرائب المستحقة دون أن يضعوا أنفسهم أمام المساءلة القانونية أما الشكل الثاني وهو التهرب الضريبي غير المشروع وهي الممارسات التي يخالف فيها الخاضعون للضرائب الأحكام القانونية بوسائل الغش والتزوير والرشاوى للهروب من الضرائب المستحقة.

-التزوير والتزييف فيعرف بأنه كل اصطناع لعملية تقليداً لعملية صحيحة، وكل تلاعب في قيمة عملة صحيحة ، كذلك كل ترويج أو إدخال من الخارج لعملية مزيفة إذا تمت هذه الأمور بقصد وضع العملة المزيفة في التداول والغش والإضرار.

-الابتزاز: وهو صورة أخرى من صور الفساد الإداري يمارسه بعض الموظفين وخاصة أولئك العاملين في الأجهزة السيادية أو الأمنية المسؤولة عن حماية ونشر الأمن والطمأنينة أو مراقبة النشاطات الاقتصادية أو غيرها من الأجهزة التحقيقية والتأديبية والعقابية كالسجون والمحاكم أو من قبل اللجان الانضباطية ونقاط التفتيش والسيطرة.

-التحيز والمحاباة: وهو أسلوب يتم من خلال تموقع الفرد واحتلاله مكانة اجتماعية فيمنح الفرص الامتيازات للأقارب والأصدقاء على حساب الأشخاص ذوي الكفاءة والجدارة، كمحاباة المسؤولين القدامى مثلاً في قطاع الصحة لأجل أبنائهم لاقتناء واستيراد الأدوية لصالح المستشفيات.

- الوساطات: تعرف الوساطات بأنها إدخال طرف ثالث له إمكانيات اجتماعية للتأثير في نتيجة العلاقات الاجتماعية بين طرفي علاقة اجتماعية في موقف معين، كما عرفت على أنها الشفاعة لدى مسؤولي أو ولي أمر لرفع مظلمة، أو التوصل إلى حق ، أو جلب منفعة تضر بالآخرين، وتعد الوساطة صورة من صور الفساد الإداري إذا كانت تهدف على عمل غير مشروع.

-قبول الموظفين للهدايا والإكراميات من أرباب المصالح: وهناك تصرفات أخرى متعددة قد يختلف البعض حول مدى خطورتها، إذ يدلل ظاهرها على البراءة وحسن النية لكنها تؤدي في نتائجها إلى إفساد البعض دون سابق إصرار منهم أو ربما دون أن يشعروا بأنهم اقترفوا ذنباً.

-غسيل الأموال: غسل الأموال من أشهر ممارسات الفساد الدولي الشائعة في العديد من الأقطار وهناك العديد من الدراسات اهتمت بهذا الموضوع ، التي عرفت غسيل الأموال بأنه " التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها وأصلها الحقيقي " كما يعرف بأنه " تمويه مصدر الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة لكي تبدو وكأنها أموال مشروعة

الفصل الثالث: المتغير الثاني للدراسة والارتباط بينهم

المتغير الثاني: آليات مكافحة الفساد

وضعت عدة آليات لمكافحة هذه الظاهرة ولعل من أهمها

- (1) المحاسبة: هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العليا للمسألة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم أي أن يكون الموظفون الحكوميون مسئولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم في مراتبهم) الذين يكونون مسئولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.
- (2) المسألة: هي واجب المسئولين عن الوظائف العامة سواء كانوا منتخبين أو معينين تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاحهم في تنفيذها وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم وهو ما يشكل أساسا لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب.
- (3) الشفافية: هي وضوح ما تقوم به المؤسسة ووضوح علاقاتها مع الموظفين (المنتفعين من الخدمة أو ممولها) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية.
- (4) النزاهة: هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل بنظم وإجراءات عملية.

إن آليات مكافحة السابقة تشكل عناصر أساسية في إستراتيجية مكافحة الفساد الإداري وتمثل الإستراتيجية كافة الإجراءات التي تخذ في المنظمة بهدف إحراز أداء أعلى كذلك وتعد الإستراتيجية نشاطا مستمرا يأخذ بنظر الاعتبار القيم الإدارية والبيئية لذلك فإن أغلب مؤسسات مكافحة الفساد الإداري تضع

إستراتيجية معينة لمكافحة حالات الفساد الموجود وتبني هذه الإستراتيجية على الشمولية والتكامل لمكافحة هذه الظاهرة وينبغي الإشارة إلى أن القضاء على الفساد الإداري يتطلب صحوة ثقافية تبين مخاطر السياسة والاقتصادية والاجتماعية (التي تم ذكرها مسبقاً) كما ينبغي توفر الإرادة الجادة والحقيقية من قبل القيادة السياسية لمحاربة الفساد الإداري حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع أو على الأقل بأن لا تصطدم توجهات مكافحة الفساد الإداري مع السلطة السياسية وأن أي إستراتيجية لمحاربة الفساد تتطلب استخدام وسائل شاملة تدعمها الإرادة السابقة وعلى النحو التالي:

- 1- تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف نظام يقوم على الشفافية والمساءلة.
- 2- بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه وتحريه من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه.
- 3- تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا وقانون الكسب غير المشروع وقانون حرية الوصول إلى المعلومات وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات.
- 4- تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل الأسئلة الموجهة للوزراء وطرح المواضيع للنقاش العلني وإجراءات التحقيق والاستجواب وطرح ثقة بالحكومة.
- 5- تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كمراقب الدولة أو دواوين الرقابة المالية والإدارية أو دواوين المظالم التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة والتعسف في استخدام السلطة وعدم الالتزام المالي والإداري وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.
- 6- التركيز على البعد الأخلاقي وبناء الإنسان في محاربة الفساد في قطاعات العمل العام والخاص وذلك من خلال التركيز على دعوة كل الأديان إلى محاربة الفساد بأشكاله المختلفة وكذلك من خلال قوانين الخدمة المدنية أو الأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف ممارسة الوظيفة (مدونات السلوك).

7- إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم

في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها.

8- تنمية الدور الجماهيري في مكافحة الفساد من خلال برامج التوعية بهذه الآفة ومخاطرها وتكلفتها

الباهظة على الوطن والمواطن وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية

والمتقنين في محاربة الفساد والقيام بدور التوعية القطاعية والجماهيرية.

❖ اتجاهات مكافحة الفساد الإداري

وقد يتم تحديد اتجاهين أساسيين لمكافحة الفساد الإداري هما:

الاتجاه الأول: العمل بالإصلاحات الإدارية والترتيبات الوقائية ويشمل هذا التوجه استخدام كافة الطرق

والأساليب الوقائية بهدف منع حدوث حالات الانحراف.

الاتجاه الثاني: مقاضاة المخالفين والضرب بيد من حديد على الرؤوس الفاسدة داخل الجهاز الإداري ويشمل

هذا التوجه استخدام كافة الطرق والأساليب العلاجية بهدف معالجة حالات الانحراف.

كذلك فإن التوجيهين السابقين لا تعد احدهما بديلا عن الآخر لكل أحدهما مكمل للآخر وباجتماعهما يكونان

منظومة متكاملة يطلق عليها منظومة احتواء الفساد هدفها الأساسي احتواء ظاهرة الفساد وتحجيمها ومن ثم

القضاء عليها وإن هذه المنظومة تعمل باتجاهين وكل اتجاه له خطته وسياسياته التي تحول دون وقوع حالات

الانحراف أو معالجتها بعد وقوعها.

❖ علاج الفساد الإداري

لمعالجة الفساد هناك أسلوبين وهما الترغيب والترهيب ويتناول الباحث كل من هذين الأسلوبين فيما يلي:

أسلوب الترغيب: ويقصد به استخدام أساليب التحفيز المختلفة التي من شأنها أن تجعل الموظف يقبل على

عمله بنفس راضية وبحماس كبير فينجز إنجازا عاليا ويؤدي أداء متميزا.

علاج الفساد الإداري من منظور الإدارات الحديثة:

تتعدد وتنوع الإدارات الحديثة والتي انتقلت إلينا عبر العولمة وعصر الانفتاح التكنولوجي المتسارع الذي نعيشه ومن وجهة نظر الباحث الشخصية فإنه من الضروري الاستفادة مما جلبته لنا رياح الفكر الإداري غير الإسلامي بعد تمحيصه وتطويره وفق مبادئنا وقيمنا المستقاة من كتاب الله وسنة نبيه – صلى الله عليه وسلم.

ومن هذه الإدارات التي يمكن استخدامها كمدخل لعلاج ظاهرة الفساد الإداري ما يلي:

1- إدارة الصراع: فلا بد لنا من إدارة الصراع الداخلي الذي يشعر به الفرد عن طريق ما يلي

* العمل على تحديد معيار للرواتب يوافق مستوى المعيشة السائد في المجتمع وظروف الغلاء حتى يشعر الفرد بالرضا عما يتقاضاه ولا يشعر بالصراع بين قوى الشر المتمثلة في الرشاوى والتزوير وغيرها وبين قوى الخير النابعة من فطرته القومية التي فطر الله الناس عليها.

2- إدارة الذات: إدارة الذات أمر مهم جدا ويقصد بها "الطرق والوسائل التي تعين المرء على الاستفادة القصوى من وقته في تحقيق أهدافه وخلق التوازن في حياته ما بين الواجبات والرغبات والأهداف".

فيجب على الفرد أن يعمل جاهدا في إدارة ذاته ليبعدها عن الشهوات وطريق الحرام محققا بذلك أهدافه بالحلال ومبتعدا عن طريق الحرام

3- إدارة التغيير:

يقصد بإدارة التغيير: "سلسلة من المراحل التي من خلالها يتم الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع الجديد أي أن التغيير هو تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة".

ومن ضمن المتغيرات التي تفرض على المجتمع التغيير: (درجة المعاناة من قسوة الوضع الحالي – مدى وضوح الفوائد والمزايا التي سيحققها التغيير) وبالنسبة لموضوع البحث وهو (الفساد الإداري) نجد أن درجة المعاناة من قسوة الوضع المعاش بسبب الفساد الإداري يوجب علينا الاستفادة من إدارة التغيير للانتقال بالوضع إلى نقطة توازن أفضل.

ثانياً: الدراسات السابقة

1) دراسة (العلوان، 2016)

عنوان الدراسة: عوامل الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية السعودية من وجهة نظر موظفي القطاع

الحكومي: دراسة ميدانية

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم العوامل المسببة للفساد الإداري في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر موظفي القطاع الحكومي.

منهج الدراسة:

ولتحقيق هذا الهدف تم حصر العوامل المسببة للفساد الإداري الموجودة في الأدبيات السابقة، ومن ثم تصنيفها إلى عوامل إدارية وعوامل اجتماعية وعوامل قانونية وعوامل اقتصادية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي المستند على الاستبانة.

عينة وأداة الدراسة:

تم تطبيق أداة الدراسة على عينة مكونة من ٣٨٤ موظف وبلغ عدد الاستبانات المستعادة ٣١٥ منها ٢٦٩ استبانة قابلة للتحليل. كما استعان الباحث ببرنامج الحزم الإحصائية الاجتماعية (SPSS) لإجراء كل من التحليل الوصفي والتحليل الاستدلالي للبيانات.

نتائج الدراسة:

دلت نتائج الدراسة على جوهرية (١٤) عامل إداري، و(٥) عوامل اجتماعية، و(٦) عوامل قانونية، و(٥) عوامل اقتصادية مما يؤكد على اعتبار هذه العوامل من أهم عوامل الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية السعودية وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة. وفي الختام خلصت الدراسة إلى عدة توصيات هامة تساعد على صياغة الاستراتيجيات المناسبة لمكافحة الفساد الإداري ومواجهته والتصدي لأثاره.

(2) دراسة (النوفل، 2020)

عنوان الدراسة: الفساد الإداري: رؤية تحليلية

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان مفهوم الفساد وتأثير أسبابه وبمنظور تحليلي يحدد سعي الباحثون إلى محاولة الإضافة والتطويع في إطار المعرفة المتواضعة لديهم فضلاً عن الكشف الآليات الداعمة لتقويض أوجه الفساد الإداري. وقد انطلقت مشكلة الدراسة من تساؤل تحدد بالآتي: هل تملك المنظمة رؤية واضحة المعالم عن المنافذ المؤدية إلى الفساد الإداري؟

منهج الدراسة:

وقد اعتمدت الدراسة فرضية مفادها: غياب الرؤية الواضحة لمعالم بروتوكول المناسبات من قبل الإدارات يترتب عليه بروز بعض أوجه الفساد الإداري. وقد تم اعتماد المنهج التحليلي بالاستناد على عدد من المصادر بصدد الإنشاء وتحقيق الرؤية التحليلية بشأن الموضوع قيد الدراسة.

عينة الدراسة وأداة الدراسة:

تمثلت عينة البحث في 120 منظمة، ونم استخدام الاستبيان.

نتائج الدراسة:

وقد خرجت الدراسة بجملة استنتاجات أبرزها تدني الرؤية التحليلية لدى بعض الإدارات بشأن مخاطر الفساد الإداري وتهديداته للمنظمات وحتى البيئة.

(3) دراسة (جابر، 2022)

عنوان الدراسة: " دور البرامج التلفزيونية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري: دراسة تحليلية لعينة

من برامج قناة العراقية الإخبارية: شبكة الإعلام العراقي "

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور البرامج التلفزيونية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. استعرضت الدراسة الارتقاء بإنتاج برامج تلفزيونية تسهم في الحد من الفساد المالي والإداري في العراق.

منهج الدراسة:

المنهج التحليلي، حيث تم تحليل عدد (249) حلقة منها بواقع (198.54) ساعة، (54 دقيقة) في الفترة من (1-7-2019) إلى (30-9-2019)، وخلال دورة برامجية كاملة.

عينة وأداة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة في برامج قناة العراق الإخبارية وتمثلت في (تغطية خاصة، بتوقيت بغداد، أستوديو العراقية، دينار).

نتائج الدراسة:

أشارت نتائج الدراسة إلى أن القائمين بإنتاج البرامج في قناة العراقية الإخبارية ليس لديهم مطلق الحرية في تناول قضايا الفساد؛ ويخضع ذلك على السياسة العامة لشبكة الإعلام العراقي التابعة للدولة، وأن معظم قضايا الفساد المطروقة في برامج العراقية الإخبارية كانت جماعية نتيجة المحاصصة وهيمنة الأحزاب على المناصب.

4) دراسة (القطراني وزهمول، 2022)

عنوان الدراسة: التحول نحو الإدارة الإلكترونية ودورها كعلاج للحد من الفساد الإداري: دراسة نظرية ميدانية بالتطبيق على المصارف الإسلامية بمدينة بنغازي

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة الإلكترونية في القضاء على الفساد الإداري في المؤسسات المصرفية الإسلامية.

منهج الدراسة:

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي

عينة وأداة الدراسة:

تم إعداد استبانة من 4 محاور رئيسية تمثل أبعاد الإدارة الإلكترونية ومحور خاص بالفساد الإداري، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بالمصارف الإسلامية في مدينة بنغازي والبالغ عددهم 50 عامل.

نتائج الدراسة:

أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج أهمها: أن الإدارة لا تقوم بمواكبة وتطوير مستمر في التقنيات والأجهزة المعمول بها في المؤسسة ، بينما باننت أهم التوصيات ضرورة إنشاء موقع إلكتروني للمؤسسة وذلك لتقديم الخدمات عن بعد للحد من انتشار المحسوبية والمحابة وضعف عدالة التعامل مع العاملين .

5) دراسة (خيار وصدقائي، 2022)

عنوان الدراسة: إعادة هندسة العمليات الإدارية كآلية للحد من الفساد الإداري: دراسة لعينة من المديرات العامة لولاية المسيلة.

هدف الدراسة:

ركزت هذه الدراسة على إعادة هندسة العمليات وتحليل تأثيرها في الحد من الفساد الإداري الذي تشهده المؤسسات العمومية الجزائرية، وهذا بهدف تقديم بدائل تساهم في تحسين العمل الإداري وإعادة تصميم عملياته.

منهج الدراسة:

تم استخدام منهج الإحصاء الوصفي وتطبيق عدة اختبارات إحصائية حيث تم تحليل العلاقة بين المتغيرات المختلفة، وتوضيح كيفية تأثير إعادة هندسة العمليات على الأداء الإداري ومساهمتها في الحد من الفساد الإداري.

عينة وأداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة في تحليل العلاقة بين أبعاد إعادة هندسة العمليات والفساد الإداري على بيانات استبانة موزعة على 121 موظف في كل من مديرية الضمان الاجتماعي، ديوان الترقية والتسيير العقاري، والشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بولاية المسيلة.

نتائج الدراسة:

أظهرت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن إعادة هندسة العمليات هي أداة فعالة تساهم في تسهيل ومراقبة العمليات وهذا ما يساعد في الحد من الفساد في المؤسسات المدروسة من خلال تقوية الجهات الفاعلة ذات التوجه الإصلاحي.

التعقيب على الدراسات السابقة

من حيث هدف الدراسة:

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في هدف الدراسة والذي تمثل في دراسة الفساد الإداري ومعرفة أسبابه وطرق مكافحته، ومنها دراسة العلوان (٢٠١٦) ودراسة النوفل (٢٠٢٠)، ودراسة جابر (٢٠٢٢)، ودراسة القطراني و زهمول (٢٠٢٢) وكذلك دراسة خيار و صدقاوي (٢٠٢٢).

من حيث منهج وأداة الدراسة

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اتباعها للمنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة كأداة للدراسة ومنها : دراسة القطراني و زهمول (٢٠٢٢)، ودراسة خيار و صدقاوي (٢٠٢٢)، دراسة جابر (٢٠٢٢)، دراسة النوفل (٢٠٢٠).

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

لقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في عدة أمور منها:

- بناء أداة الدراسة وهي الاستبانة.
- الاطلاع على الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة.
- تحديد متغيرات الدراسة.
- التعرف على المعالجات والأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل الإحصائي.
- تحديد إجراءات الدراسة.

أوجه التمييز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة بتطرقها إلى أساليب جديدة وحديثة في مكافحة الفساد الإداري في المؤسسات المختلفة وهو ما لم تتضمنه الدراسات السابقة التي اشتملت على العديد من الطرق التقليدية غير المواكبة لمتطلبات العصر الحديث .

الجزء الثالث: الدراسة العلمية وإجراءاتها المنهجية

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، و مجتمع الدراسة وعينها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحثون في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً الأساليب الإحصائية التي اعتمد الباحثون عليها في تحليل الدراسة واختبار أسئلة الدراسة والفرضيات.

منهجية الدراسة

يمكن اعتبار منهج البحث بأنه الطريقة التي يتبع الباحث خطاها ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة (الخليفة ومطاوع، 2014)¹، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة البحث، إضافة إلى أنه العلم الذي يُعنى بكيفية إجراء البحوث العلمية.

و هناك عدة مناهج تستخدم في البحث العلمي حيث يستخدم كل منهج من هذه المناهج حسب الظاهرة التي يتم دراستها وقد يتم استخدام أكثر من منهج لدراسة نفس الظاهرة، حيث أن الباحثون يعرفون مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال إطلاعه على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، " ظاهرة الفساد الإداري وطرق مكافحته " والذي يتوافق مع المنهج الوصفي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها (عبد الغني محمد إسماعيل العمراني، 2012)²، ويعرف (الحمداني، 2006)³ المنهج الوصفي بأنه " المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة

¹ الخليفة ومطاوع. (2014)، مبادئ البحث ومهاراته في العلوم التربوية والنفسية والاجتماعية / مكتبة المتنبى

² عبد الغني محمد إسماعيل العمراني (2012)، دليل الباحث إلى إعداد البحث العلمي (الطبعة الثانية)، صنعاء: دار الكتاب الجامعي، صفحة 103.

3 - الحمداني، موفق، " مناهج البحث العلمي"، مؤسسة الواروق للنشر، عمان، الأردن، 2006

فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، ويتطلب معرفة المشاركين في الدراسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات. كما أنه يستخدم أسلوب العينة العشوائية في اختياره لعينة الدراسة، وسيستخدم الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

طرق جمع البيانات:

اعتمد الباحثون على نوعين من البيانات:

❖ **المصادر الأولية:** (أسلوب الاستبيان)، حيث سيتم تصميم استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة الخاصة بتحقيق أهداف البحث، من أجل دراسة ظاهرة الفساد الإداري وطرق مكافحته، وسيتم توزيعها على عينة الدراسة.

❖ **المصادر الثانوية:** مراجعة لأهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والدوريات والإحصائيات والنشرات الرسمية والدراسات السابقة المتخصصة في مجال البحث بهدف إثراء البحث والخروج بأفضل النتائج والتوصيات.

مجتمع وعينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 100 فرد من المجتمع السعودي العاملين في قطاعات إدارية مختلفة ، وقد تم توزيع الاستبانات على جميع عينة الدراسة وتم استرجاع جميع الاستبانات، وبعد تفحص الاستبانات لم يستبعد أي استبانة نظراً لتحقيق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 100 استبانة.

أداة الدراسة:

لقد تم إعداد استبانة أولية من أجل جمع البيانات التي تحقق هدف الدراسة المتعلق بظاهرة الفساد الإداري وطرق مكافحته على النحو التالي:

1- عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.

2- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

- 3- إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة وتعديلها حسب ما يناسب.
- 4- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وقد تكونت الاستبانة من 15 فقرة من اختيار من متعدد.

صدق فقرات الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون 2001، 179)⁴، وقد قام الباحثون بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين)

قام الباحثون بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (4) من أعضاء الهيئة التدريسية متخصصين في الإدارة من جامعة الجميع الذكية والذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة. وقد طلب الباحثون من المحكمين من إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للبعد الذي تنتهي إليه. ومدى كفاية العبارات لتغطية كل بعد من أبعاد متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يروونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية، وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول أداة الدراسة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض الأبعاد وإضافة بعض العبارات إلى أبعاد أخرى. واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبدتها المحكمون قام الباحثون بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

⁴-عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الخالق، كايد(2001م) البحث العلمي، مفهومه، أدواته، وأساليبه. عمان: دار الفكر.

الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS V26) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة

الفصل الخامس نتائج الدراسة الميدانية

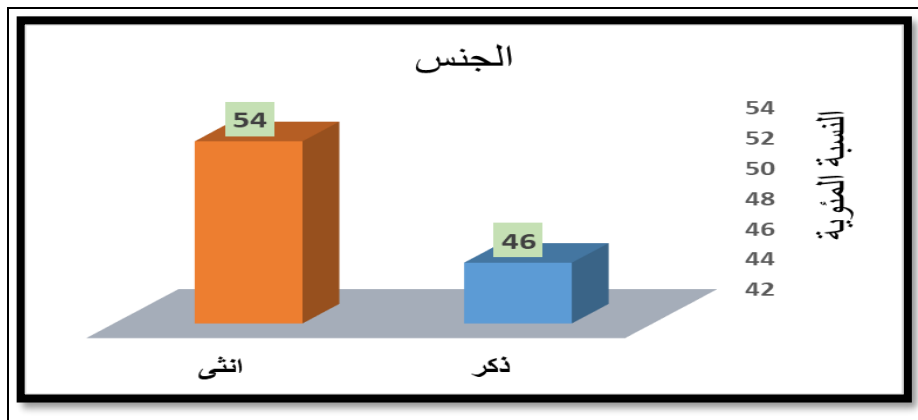
تحليل فقرات الاستبانة

1. الجنس

يبين جدول (1) أن 46.0% من عينة الدراسة هم من الذكور، و54.0% من الإناث.

جدول (1): الجنس

الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
ذكر	46	46.0
انثى	54	54.0
المجموع	100	100.0



الشكل (1): الجنس

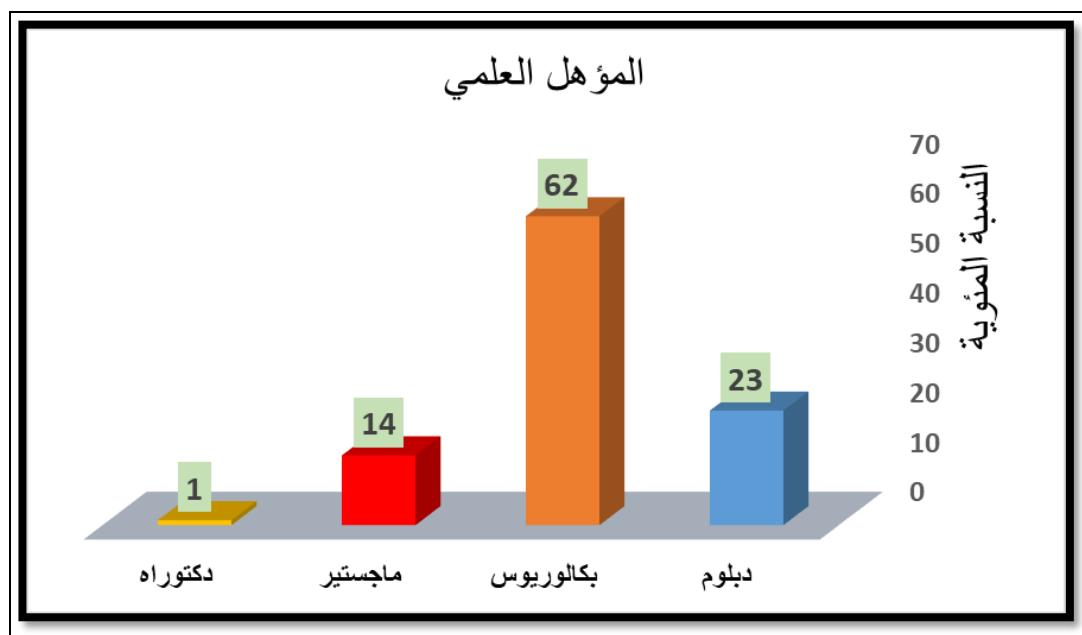
2. المؤهل العلمي

يبين جدول (2) أن 23.0% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم، وأكثر من نصف العينة 62% من حملة

البكالوريوس، و14% ماجستير، و فقط 1% من حملة شهادات الدكتوراه.

جدول (2): المؤهل العلمي

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفئة
23.0	23	دبلوم
62.0	62	بكالوريوس
14.0	14	ماجستير
1.0	1	دكتوراه
100.0	100	المجموع



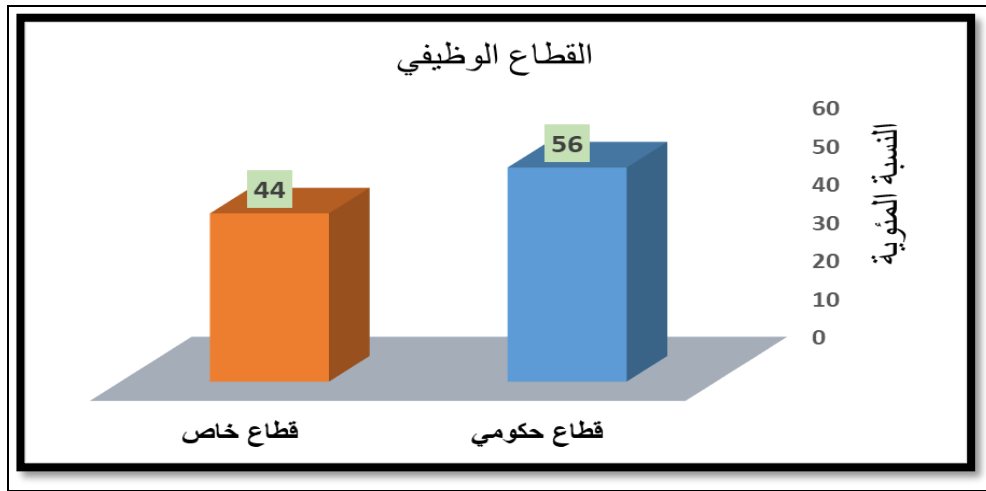
الشكل (2): المؤهل العلمي

3. القطاع الوظيفي

يبين جدول (3) أن 56% من عينة الدراسة يعملون في القطاع الحكومي، و44% يعملون في القطاع الخاص.

جدول (3): القطاع الوظيفي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
قطاع حكومي	56	56.0
قطاع خاص	44	44.0
المجموع	100	100.0



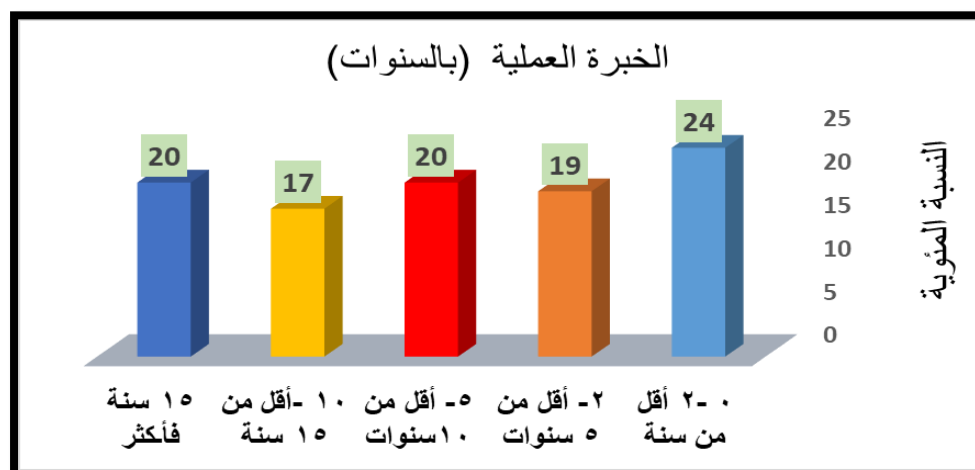
الشكل (3): القطاع الوظيفي

4. الخبرة العملية (بالسنوات)

يبين جدول (4) أن 24% من عينة الدراسة بلغت خبرتهم من 0-2 أقل من سنة، و19% من 2-5 سنوات، و20% من 5-10 سنوات، و17% من 10-15 سنوات، و20% من 15-20 سنة فأكثر.

جدول (4): الخبرة العملية (بالسنوات)

الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
0- 2 أقل من سنة	24	24.0
2- أقل من 5 سنوات	19	19.0
5- أقل من 10 سنوات	20	20.0
10 - أقل من 15 سنة	17	17.0
15 سنة فأكثر	20	20.0
المجموع	100	100.0



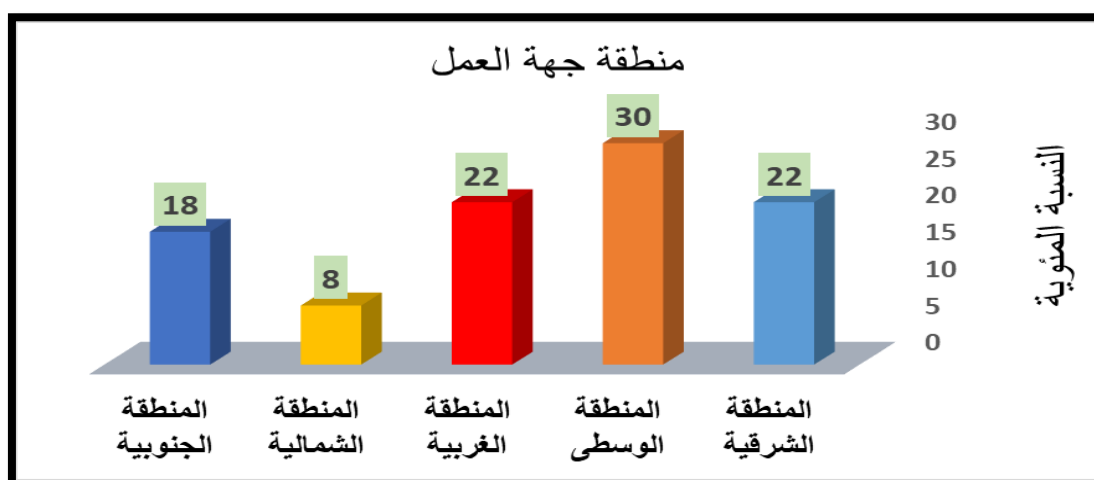
الشكل (4): الخبرة العملية (بالسنوات)

5. منطقة جهة العمل

يبين جدول (5) أن 22.0% من عينة الدراسة يعملون في المنطقة الشرقية، و30% يعملون في المنطقة الوسطى، و22% يعملون في المنطقة الغربية، و8% يعملون في المنطقة الشمالية، و18% يعملون في المنطقة الجنوبية.

جدول (5): منطقة جهة العمل

الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
المنطقة الشرقية	22	22.0
المنطقة الوسطى	30	30.0
المنطقة الغربية	22	22.0
المنطقة الشمالية	8	8.0
المنطقة الجنوبية	18	18.0
المجموع	100	100.0



الشكل (5): منطقة جهة العمل

6. ماهي اسباب الفساد الإداري

يبين جدول (6) أن اسباب الفساد الإداري مرتبة من الأكثر فساد اداري الى الاقل فساد إداري كما يلي:

- ضعف اجهزة الرقابة الادارية) بنسبة 28%.
- (الحماية والتستر على المفسدين من قبل الجهات العليا) بنسبة 24%
- (عدم تطبيق نظام المساءله بشكل دقيق) بنسبة 18%
- (الروتين وتعقيد الاجراءات) بنسبة 14%

- (تدني اجور ومرتببات الموظفين) بنسبة 11%

- (غياب القدوة الحسنة) بنسبة 4%

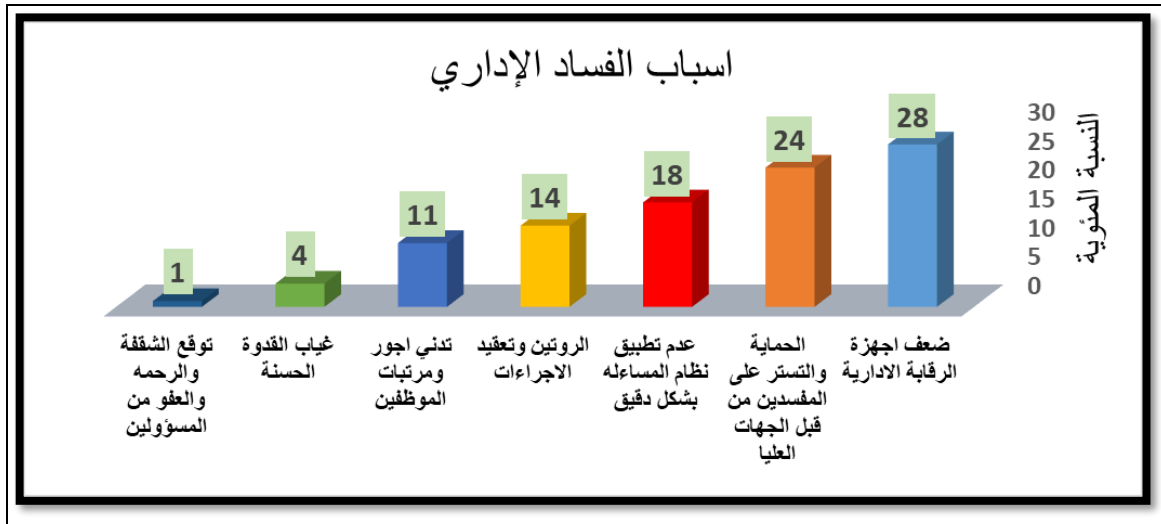
اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أسباب الفساد الإداري مرتبطة بضعف أجهزة الرقابة

الإدارية ومنها دراسة (العلوان، 2016)

- (توقع الشفقة والرحمة والعفو من المسؤولين) بنسبة 1%

جدول (6): أسباب الفساد الإداري

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفئة
28.0	28	ضعف أجهزة الرقابة الادارية
24.0	24	الحماية والتستر على المفسدين من قبل الجهات العليا
18.0	18	عدم تطبيق نظام المساءله بشكل دقيق
14.0	14	الروتين وتعقيد الاجراءات
11.0	11	تدني اجور ومرتببات الموظفين
4.0	4	غياب القدوة الحسنة
1.0	1	توقع الشفقة والرحمة والعفو من المسؤولين
0.0	0	أخرى
100.0	100	المجموع



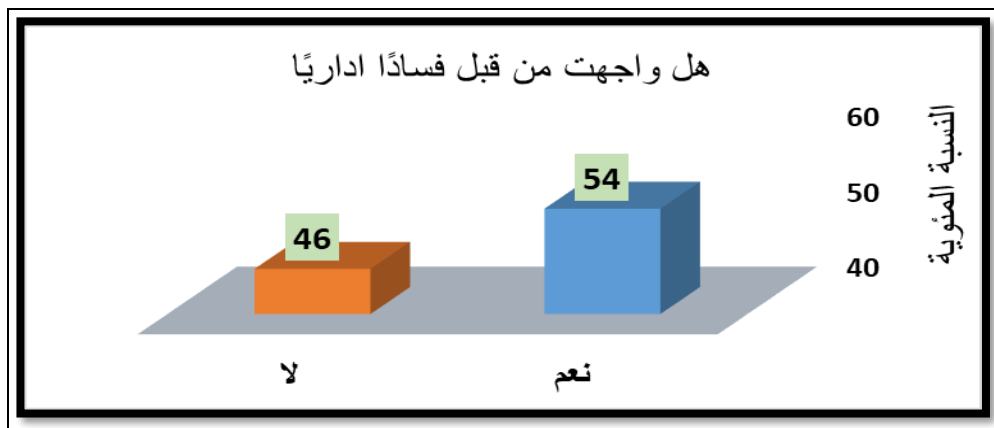
الشكل (6): أسباب الفساد الإداري

7. هل واجهت من قبل فسادًا إداريًا

يبين جدول (7) أن 54% من عينة الدراسة واجهوا فساد إداري، في حين أن 46% لم يواجهوا أي فساد إداري.

جدول (7): هل واجهت من قبل فسادًا إداريًا

الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	54	54.0
لا	46	46.0
المجموع	100	100.0



الشكل (7): هل واجهت من قبل فسادًا إداريًا

السؤال الأول: ما هي أنماط الفساد الإداري الأكثر شيوعاً؟

8. ما هو الفساد الإداري الذي واجهته؟

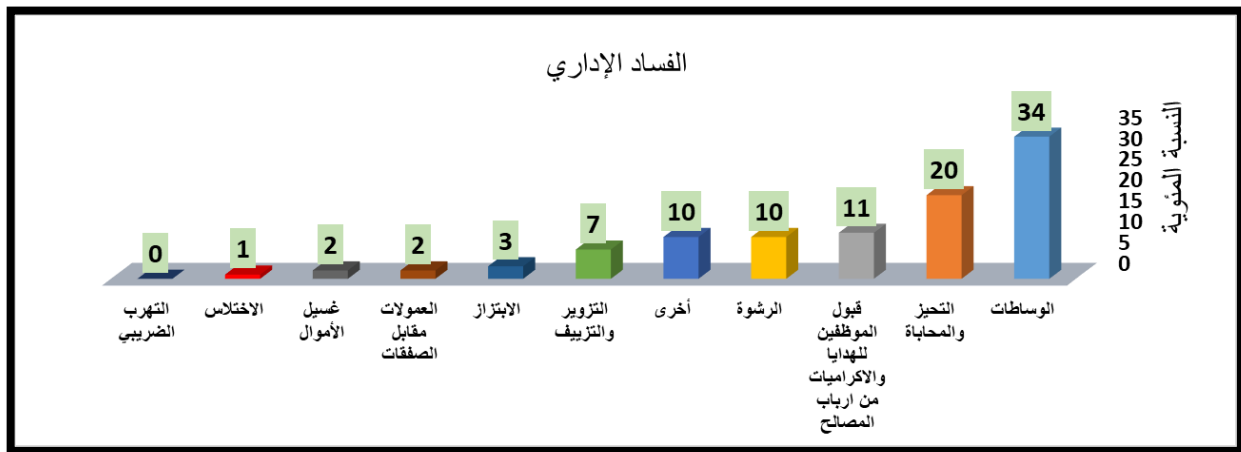
يبين جدول (8) الفساد الإداري الذي واجهوه أفراد العينة من الأكثر فساد إلى الأقل فساد كما يلي:

- (الوساطات) بنسبة 34%.
- (التحيز والمحاباة) بنسبة 20%.
- (قبول الموظفين للهدايا والأكراميات من ارباب المصالح) بنسبة 11%.
- (الرشوة) بنسبة 10%.
- (التزوير والتزييف) بنسبة 7%.
- (الابتزاز) بنسبة 3%.
- (العمولات مقابل الصفقات) بنسبة 2%.
- (غسيل الأموال) بنسبة 2%.
- (الاختلاس) بنسبة 1%.
- (أنواع أخرى من الفساد) بنسبة 10%.

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة ومنها دراسة (القطراني و زهمول، 2022) والتي أظهرت أن الإدارة لا تقوم بمواكبة وتطوير مستمر في التقنيات والأجهزة المعمول بها في المؤسسة وهذا يعتبر من أحد أنواع الفساد الإداري .

جدول (8): ما هو الفساد الإداري الذي واجهته؟

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفئة
34	34	الوساطات
20	20	التحيز والمحابة
10	10	الرشوة
11	11	قبول الموظفين للهدايا والاكراميات من ارباب المصالح
10	10	أخرى
7	7	التزوير والتزييف
3	3	الابتزاز
2	2	العمولات مقابل الصفقات
2	2	غسيل الأموال
1	1	الاختلاس
0	0	التهرب الضريبي



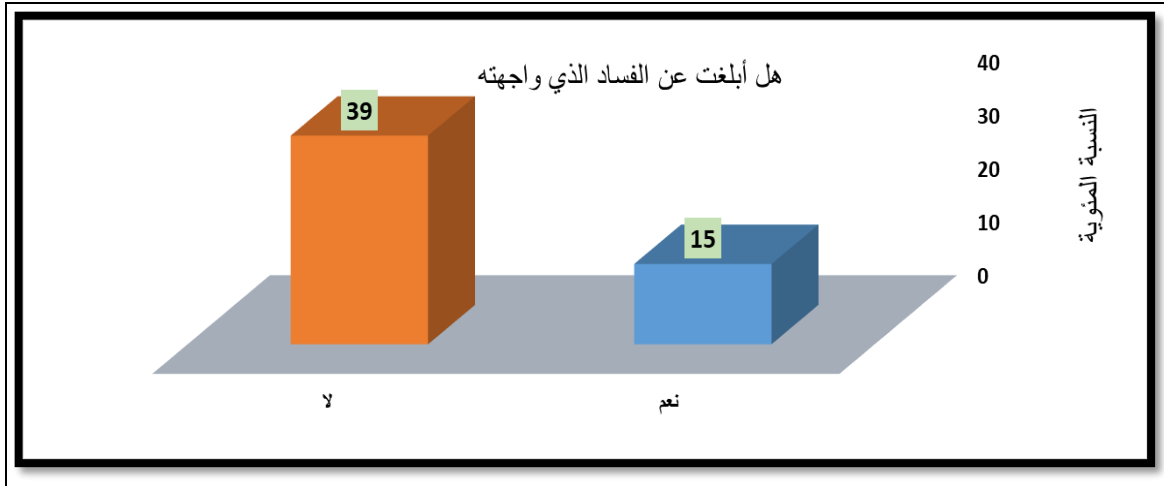
الشكل (8): ما هو الفساد الإداري الذي واجهته؟

9. هل أبلغت عن الفساد الذي واجهته

يبين جدول (9) أن 15.0% فقط من عينة الدراسة من الذين واجهوا فساد أبلغوا عن الفساد الذي واجهوها، و39% لم يبلغوا عن أي فساد واجهوه.

جدول (9): هل أبلغت عن الفساد الذي واجهته

الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	15	15.0
لا	39	39.0
المجموع	54	54.0



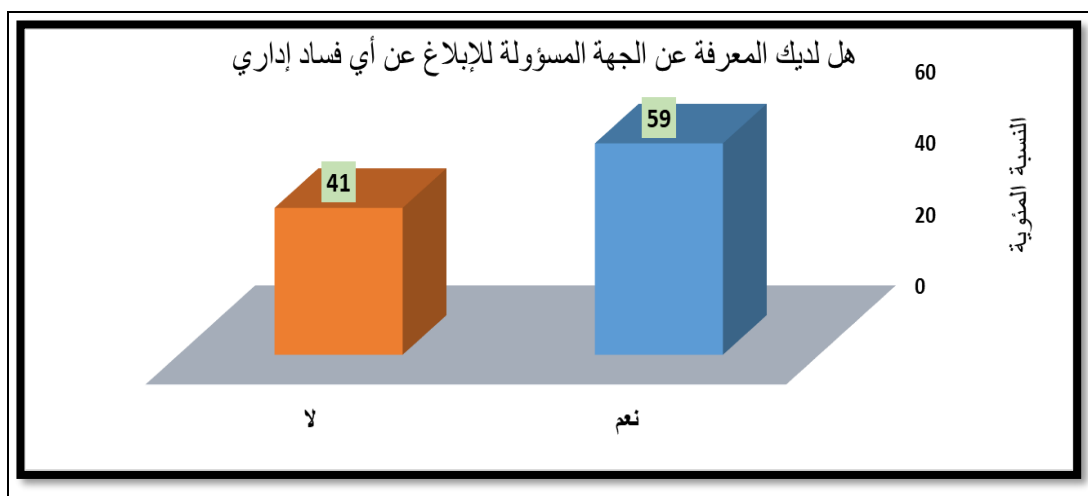
الشكل (9): هل أبلغت عن الفساد الذي واجهته

10. هل لديك المعرفة عن الجهة المسؤولة للإبلاغ عن أي فساد إداري

يبين جدول (10) أن 59% من عينة الدراسة لهم معرفة عن الجهة المسؤولة للإبلاغ عن أي فساد إداري، بينما 41% لم يعرفوا.

جدول (10): هل لديك المعرفة عن الجهة المسؤولة للإبلاغ عن أي فساد إداري

الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	59	59.0
لا	41	41.0
المجموع	100	100.0



الشكل (10): هل لديك المعرفة عن الجهة المسؤولة للإبلاغ عن أي فساد إداري

11. ما آلية مكافحة الفساد من وجهة نظرك

يبين جدول (11) آلية مكافحة الفساد من وجهة نظر العينة كما يلي:

- (النزاهة) بنسبة 49 %.

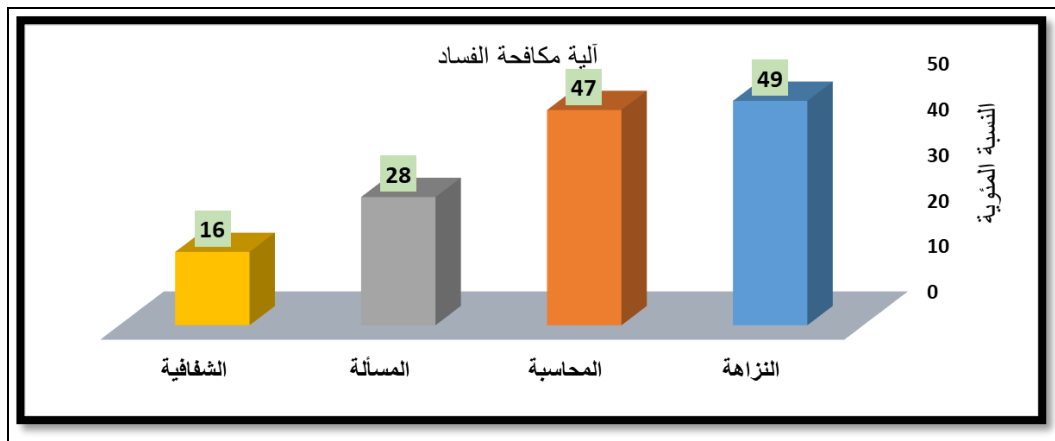
- (المحاسبة) بنسبة 47 %.

- (المساءلة) بنسبة 28 %.

- (الشفافية) بنسبة 16 %.

جدول (11): آلية مكافحة الفساد

الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
النزاهة	49	49
المحاسبة	47	47
المساءلة	28	28
الشفافية	16	16



الشكل (11): آلية مكافحة الفساد

السؤال الثاني ما مدى فاعلية استخدام الأجهزة الحديثة والتكنولوجيا في مكافحة الفساد الإداري؟

12 ما هي استراتيجية التكنولوجيا والمعلوماتية الحديثة المهمة التي تحد من الفساد الإداري

يبين جدول (12) استراتيجية التكنولوجيا والمعلوماتية الحديثة المهمة التي تحد من الفساد الإداري مرتبة من

الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية كما يلي:

- استخدام الكاميرات التلفزيونية في الرقابة) بنسبة 56%.

- (استخدام البصمة الالكترونية) بنسبة 30%.

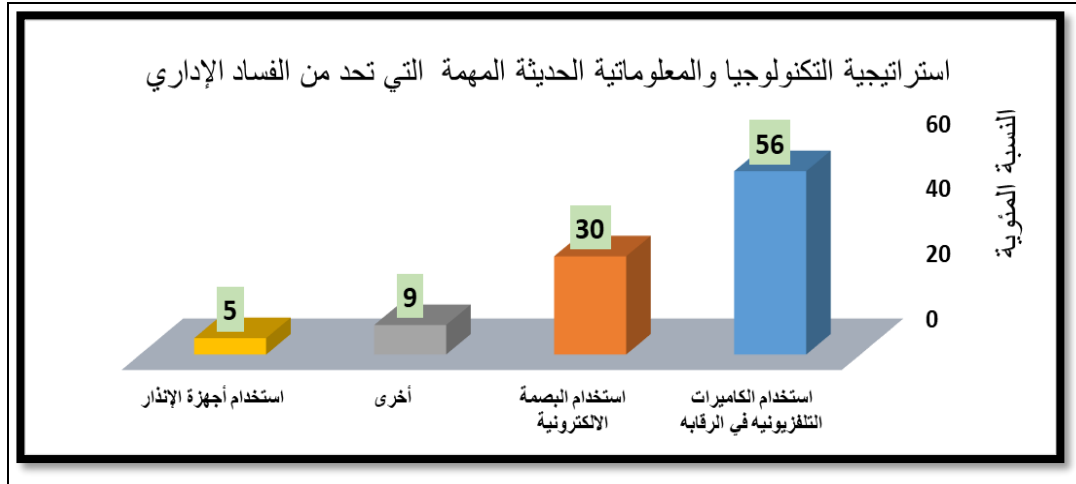
- (استخدام أجهزة الإنذار) بنسبة 9%.

- (استراتيجيات أخرى) بنسبة 5 %.

دراسة (النوفل، 2020) تدني الرؤية التحليلية لدى بعض الإدارات بشأن مخاطر الفساد الإداري وتهديداته للمنظمات وحتى البيئة. ودراسة (جابر، 2022) بينت أن معظم قضايا الفساد المطروقة في برامج العراقية الإخبارية كانت جماعية نتيجة المحاصصة وهيمنة الأحزاب على المناصب. اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة ومنها دراسة (القطراني و زهمول، 2022) والتي أظهرت أن الإدارة تقوم بمواكبة وتطوير مستمر في التقنيات والأجهزة المعمول بها في المؤسسة وهذا يعتبر من أحد أنواع الفساد الإداري.

جدول (12): ما هي استراتيجية التكنولوجيا والمعلوماتية الحديثة المهمة التي تحد من الفساد الإداري

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفئة
56.0	56	استخدام الكاميرات التلفزيونية في الرقابة
30.0	30	استخدام البصمة الالكترونية
9.0	9	أخرى
5.0	5	استخدام أجهزة الإنذار
100.0	100	المجموع



الشكل (12): ما هي استراتيجية التكنولوجيا والمعلوماتية الحديثة المهمة التي تحد من الفساد الإداري

السؤال الثالث: ما هو دور الاستراتيجيات النظامية في مكافحة الفساد الإداري؟

13 : ما هي استراتيجية الأنظمة الإدارية والرقابية التي تحد من الفساد الإداري

يبين جدول (13) الاستراتيجية والأنظمة الإدارية والرقابية التي تحد من الفساد الإداري من الأكثر أهمية إلى

الأقل أهمية كما يلي:

- (تفعيل دور المساءلة الإدارية) بنسبة 28 %.

- (التشهير بمن تثبت إدانته بشكل نهائي في قضايا الفساد الإداري) بنسبة 26 %.

- (تحسين الأوضاع المعيشية للعاملين) بنسبة 22 %.

- (اختيار الموظفين على أساس النزاهة والكفاءة) بنسبة 15 %.

- (إعادة تقييم الإجراءات التأديبية) بنسبة 6 %.

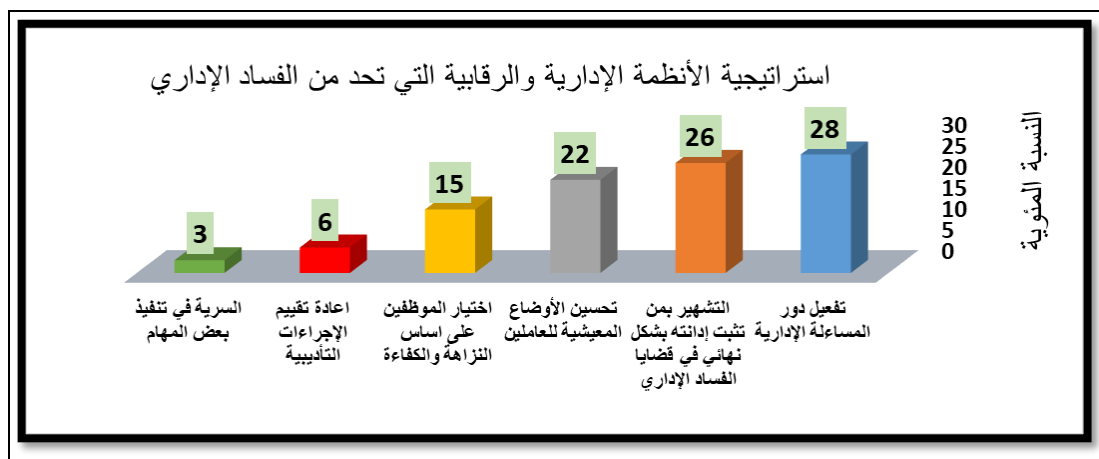
- (السرية في تنفيذ بعض المهام) بنسبة 3 %.

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (العلوان، 2016) والتي أظهرت نتائجها وجود عامل إداري، و(٥)

عوامل اجتماعية، و(٦) عوامل قانونية، و(٥) عوامل اقتصادية لها دور في الفساد.

جدول (13): ما هي استراتيجية الأنظمة الإدارية والرقابية التي تحد من الفساد الإداري

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفئة
28.0	28	تفعيل دور المساءلة الإدارية
26.0	26	التشهير بمن تثبت إدانته بشكل نهائي في قضايا الفساد الإداري
22.0	22	تحسين الأوضاع المعيشية للعاملين
15.0	15	اختيار الموظفين على أساس النزاهة والكفاءة
6.0	6	اعادة تقييم الإجراءات التأديبية
3.0	3	السرية في تنفيذ بعض المهام
100.0	100	المجموع



الشكل (13): ما هي استراتيجية الأنظمة الإدارية والرقابية التي تحد من الفساد الإداري

السؤال الرابع. ما مدى فاعلية الاستراتيجيات القضائية في مكافحة الفساد الإداري؟

14. ما هي الاستراتيجية القضائية والقانونية التي تحد من الفساد الإداري

يبين جدول (14) الاستراتيجية القضائية والقانونية التي تحد من الفساد الإداري من الالهم استراتيجية الى

الاقل استراتيجية كما يلي:

- (إصدار أحكام صارمة ضد الفساد) بنسبة 31%.

- (سرعة إجراءات التحقيق) بنسبة 28%.

- (تفعيل الرقابة القضائية على المنظمات) بنسبة 19%.

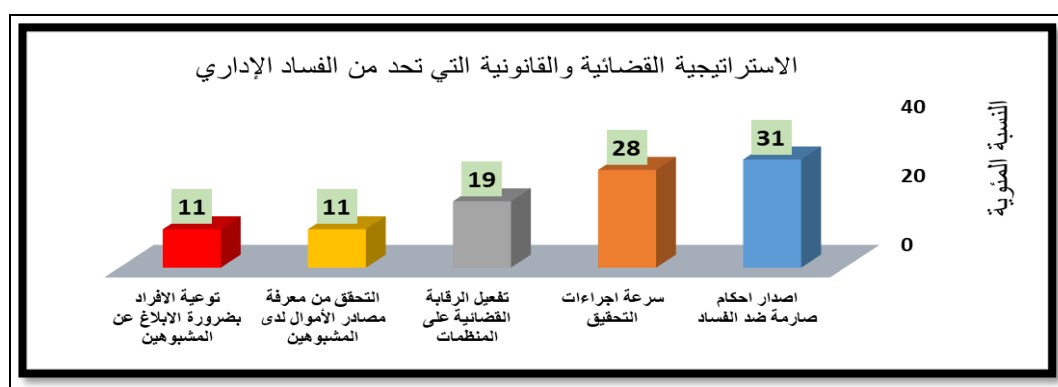
- (التحقق من معرفة مصادر الأموال لدى المشبوهين) بنسبة 11%.

- (توعية الأفراد بضرورة الإبلاغ عن المشبوهين) بنسبة 11%.

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (جابر، 2022) وأن معظم قضايا الفساد المطروقة في برامج العراقية الإخبارية كانت جماعية نتيجة المحاصصة وهيمنة الأحزاب على المناصب.

جدول (14): ما هي الاستراتيجية القضائية والقانونية التي تحد من الفساد الإداري

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفئة
31.0	31	إصدار أحكام صارمة ضد الفساد
28.0	28	سرعة إجراءات التحقيق
19.0	19	تفعيل الرقابة القضائية على المنظمات
11.0	11	التحقق من معرفة مصادر الأموال لدى المشبوهين
11.0	11	توعية الأفراد بضرورة الإبلاغ عن المشبوهين
100.0	100	المجموع



الشكل (14): ما هي الاستراتيجية القضائية والقانونية التي تحد من الفساد الإداري

السؤال السادس: ما هي المعوقات التي تحد من فاعلية استخدام الاستراتيجيات الحديثة لمكافحة

الفساد الإداري؟

15. ما هي المعوقات التي تحد من فاعلية استخدام الاستراتيجيات الحديثة لمكافحة الفساد الإداري؟

يبين جدول (15) المعوقات التي تحد من فاعلية استخدام الاستراتيجيات الحديثة لمكافحة الفساد الإداري من

الأكثر معوق إلى الأقل معوق كما يلي:

- غياب الرقابة) بنسبة 36%.

- (عدم الإحساس بمدى خطورة الفساد الإداري) بنسبة 34%.

- (ضعف المسؤولية الشخصية) بنسبة 18%.

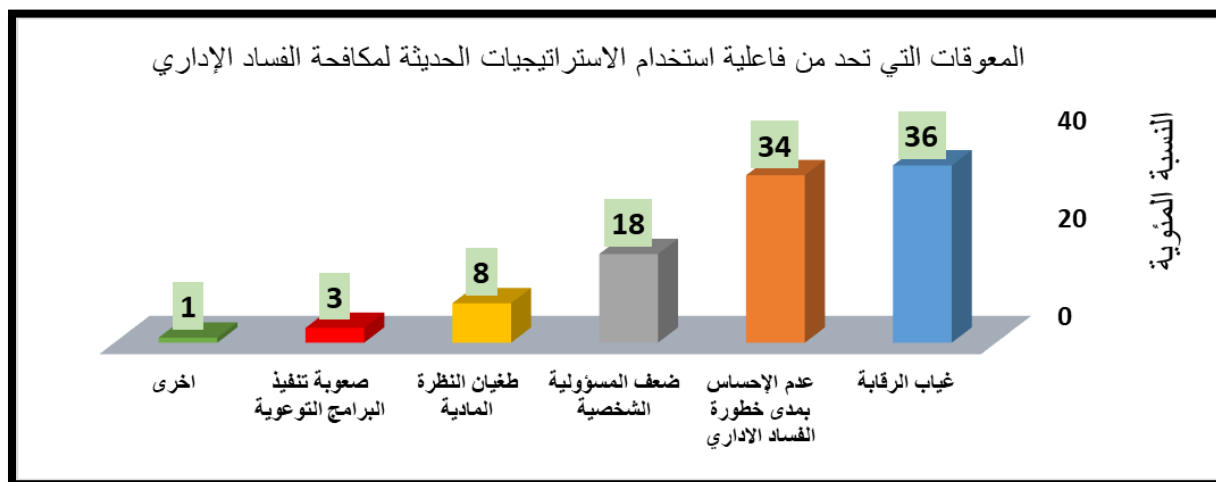
- (طغيان النظرة المادية) بنسبة 8%.

- (صعوبة تنفيذ البرامج التوعوية) بنسبة 3%.

- (معوقات أخرى) بنسبة 1%.

جدول (15): المعوقات التي تحد من فاعلية استخدام الاستراتيجيات الحديثة لمكافحة الفساد الإداري

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفئة
36.0	36	غياب الرقابة
34.0	34	عدم الإحساس بمدى خطورة الفساد الإداري
18.0	18	ضعف المسؤولية الشخصية
8.0	8	طغيان النظرة المادية
3.0	3	صعوبة تنفيذ البرامج التوعوية
1.0	1	أخرى
100.0	100	المجموع



الشكل (15): المعوقات التي تحد من فاعلية استخدام الاستراتيجيات الحديثة لمكافحة الفساد الإداري

الفصل السادس: تحليل النتائج والتصور المقترح

أولاً: النتائج

من خلال الدراسة الميدانية توصل الباحثون الى النتائج التالية:

- أكثر أسباب الفساد الإداري شيوعاً هو (ضعف اجهزة الرقابة الادارية) بنسبة 28% و (الحماية والتستر على المفسدين من قبل الجهات العليا) بنسبة 24% و (عدم تطبيق نظام المساءله بشكل دقيق) بنسبة 18%
- كثر الفساد الإداري الذي واجهه أفراد عينة الدراسة هو (الوساطات) بنسبة 34% و (التحيز والمحاباة) بنسبة 20% و (قبول الموظفين للهدايا والاكراميات من ارباب المصالح) بنسبة 11% و (الرشوة) بنسبة 10%. والتزوير والتزييف بنسبة 10%.
- آلية مكافحة الفساد من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة - (النزاهة) بنسبة 49% و (المحاسبة) بنسبة 47% و (المساءلة) بنسبة 28% و (الشفافية) بنسبة 16%.
- من استراتيجيات التكنولوجيا والمعلوماتية الحديثة المهمة التي تحد من الفساد الإداري هي (استخدام الكاميرات التلفزيونية في الرقابه) بنسبة 56%. و (استخدام البصمة الالكترونية) بنسبة 30% و (استخدام أجهزة الإنذار) بنسبة 9% و (استراتيجيات أخرى) بنسبة 5%.
- اهم استراتيجيات الأنظمة الإدارية والرقابية التي تحد من الفساد الإداري هي - (تفعيل دور المساءلة الإدارية) بنسبة 28% و (التشهير بمن تثبت إدانته بشكل نهائي في قضايا الفساد الإداري) بنسبة 26% و (تحسين الأوضاع المعيشية للعاملين) بنسبة 22% و (اختيار الموظفين على اساس النزاهة والكفاءة) بنسبة 15%.
- الاستراتيجية القضائية والقانونية التي تحد من الفساد الإداري هي (اصدار احكام صارمة ضد الفساد) بنسبة 31% و (سرعة اجراءات التحقيق) بنسبة 28% و (تفعيل الرقابة القضائية على المنظمات)

بنسبة 19% و (التحقق من معرفة مصادر الأموال لدى المشبوهين) بنسبة 11% و (توعية الافراد بضرورة الابلاغ عن المشبوهين) بنسبة 11%.

- المعوقات التي تحد من فاعلية استخدام الاستراتيجيات الحديثة لمكافحة الفساد الإداري هي (غياب الرقابة) بنسبة 36% و (عدم الإحساس بمدى خطورة الفساد الاداري) بنسبة 34% و (ضعف المسؤولية الشخصية) بنسبة 18% و (طغيان النظرة المادية) بنسبة 8%.

ثانياً: التوصيات

من خلال نتائج الدراسة يوصي الباحثون بما يلي:

- مكافحة الفساد عن طريق النزاهة المحاسبة والمسألة والشفافية.
- استخدام الكاميرات التلفزيونية في الرقابة واستخدام البصمة الالكترونية واستخدام أجهزة الإنذار للحد من ظاهرة الفساد الاداري.
- تفعيل دور المساءلة الإدارية.
- التشهير بمن تثبت إدانته بشكل نهائي في قضايا الفساد الإداري.
- تحسين الأوضاع المعيشية للعاملين.
- اختيار الموظفين على اساس النزاهة والكفاءة.
- اعادة تقييم الإجراءات التأديبية.
- السرية في تنفيذ بعض المهام.
- اصدار احكام صارمة ضد الفساد.
- سرعة اجراءات التحقيق.
- تفعيل الرقابة القضائية على المنظمات.
- التحقق من معرفة مصادر الأموال لدى المشبوهين.
- توعية الافراد بضرورة الابلاغ عن المشبوهين.

الجزء الرابع: ملاحق الدراسة

ملاحق الدراسة

1) الاستبانة في صورتها الأولية

استبانة / ظاهرة الفساد الإداري وطرق مكافحته

- حينما تحتاج لمساعدة من مديرك، تضطر للتودد إليه وربما تضطر لإعطاءه هدايا حتى

يلتفت إليك :

موافق بشدة

موافق

محايد

غير موافق

غير موافق بشدة

- حينما تكون متفانيا بالعمل ، لا تحصل على تقييم عادل ، وحينما تتملق مديرك تحصل

على افضل تقييم :

موافق بشدة

موافق

محايد

غير موافق

غير موافق بشدة

- في محيط عملك هناك اشخاص كثيرين غير اكفاء وتجدهم في مناصب قيادية :

موافق بشدة

موافق

محايد

غير موافق

غير موافق بشدة

- تتوزع المهام واعباء العمل على الفريق، ولكن هناك شخص ما مقرب للادارة لا يتحمل اي

مسؤولية ويحصل على كل التقدير:

موافق بشدة

موافق

محايد

غير موافق

غير موافق بشدة

- لا تشعر أنك تحصل على التقدير والامتنان المستحق لك في عملك :

موافق بشدة

موافق

محايد

غير موافق

غير موافق بشدة

- هناك فجوة كبيرة في التواصل بينك وبين الادارة :

موافق بشدة

موافق

محايد

غير موافق

غير موافق بشدة

- لا تشعر بالانتماء لإدارة عملك :

موافق بشدة

موافق

محايد

غير موافق

غير موافق بشدة

- لا تشعر بالثقة في قرارات الادارة تجاه موظفيها :

موافق بشدة

موافق

محايد

غير موافق

غير موافق بشدة

- في محيط عملك هناك من يستغل منصبه للحصول على امتيازات لا يستحقها :

موافق بشدة

موافق

محايد

غير موافق

غير موافق بشدة

(2) قائمة المحكمين

الدرجة العلمية	التخصص	الجامعة	اسم المحكم
أستاذ مساعد	التخصص: الاقتصاد الإسلامي (تمويل)	جامعة أم القرى	محمد بن سعد علي آل زومه
أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة أم القرى	أحمد حلمي محمد جمعة محمد

3) الاستبانة في صورتها النهائية

استبانة / ظاهرة الفساد الإداري وطرق مكافحته

الجنس

ذكر

أنثى

المؤهل العلمي

دبلوم

بكالوريوس

ماجستير

دكتوراه

القطاع الوظيفي

قطاع حكومي

قطاع خاص

الخبرة العملية (بالسنوات)

0-2

2-5

5-10

10-15

+15

منطقة جهة العمل

المنطقة الشرقية

المنطقة الوسطى

المنطقة الغربية

المنطقة الشمالية

المنطقة الجنوبية

من وجهة نظرك ماهي اسباب الفساد الإداري

عدم تطبيق نظام المساءله بشكل دقيق

ضعف اجهزة الرقابة الادارية

غياب القدوة الحسنة

تدني اجور ومرتببات الموظفين

الحماية والتستر على المفسدين من قبل الجهات العليا

توقع الشقفة والرحمة والعفو من المسؤولين

الروتين وتعقيد الاجراءات

أخرى

هل واجهت من قبل فسادًا اداريًا

نعم

لا

إذا كانت اجابتك بنعم ما هو الفساد الإداري الذي واجهته ؟

الرشوة

الاختلاس

العمولات مقابل الصفقات

التهرب الضريبي

التزوير والتزييف

الابتزاز

التحيز والمحاباة

الوساطات

قبول الموظفين للهدايا والاكراميات من ارباب المصالح

غسيل الأموال

أخرى

هل أبلغت عن الفساد الذي واجهته

نعم

لا

هل لديك المعرفة عن الجهة المسؤولة للإبلاغ عن أي فساد إداري

نعم

لا

ما آلية مكافحة الفساد من وجهة نظرك

المحاسبة

المساءلة

الشفافية

النزاهة

من وجهة نظرك ما هي استراتيجيات التكنولوجيا والمعلوماتية الحديثة المهمة التي تحد من

الفساد الإداري

استخدام الكاميرات التلفزيونية في الرقابة

استخدام البصمة الالكترونية

استخدام أجهزة الإنذار

أخرى

من وجهة نظرك ما هي استراتيجيات الأنظمة الإدارية والرقابية التي تحد من الفساد الإداري

تفعيل دور المساءلة الإدارية

تحسين الأوضاع المعيشية للعاملين

التشهير بمن تثبت إدانته بشكل نهائي في قضايا الفساد الإداري

اختيار الموظفين على اساس النزاهة والكفاءة

السرية في تنفيذ بعض المهام

اعادة تقييم الإجراءات التأديبية

من وجهة نظرك ما هي الاستراتيجية القضائية والقانونية التي تحد من الفساد الإداري

سرعة اجراءات التحقيق

اصدار احكام صارمة ضد الفساد

تفعيل الرقابة القضائية على المنظمات

التحقق من معرفة مصادر الأموال لدى المشبوهين

توعية الافراد بضرورة الابلاغ عن المشبوهين

من وجهة نظرك ما هي المعوقات التي تحد من فاعلية استخدام الاستراتيجيات الحديثة

لمكافحة الفساد الإداري ؟

صعوبة تنفيذ البرامج التوعوية

طغيان النظرة المادية

عدم الإحساس بمدى خطورة الفساد الاداري

غياب الرقابة

ضعف المسؤولية الشخصية

أخرى

ملخص الدراسة باللغة العربية

ملخص

تهدف الدراسة إلى تحديد ظاهرة الفساد الإداري وطرق مكافحتها من خلال تحديد أنماط الفساد الإداري الأكثر شيوعاً، ومعرفة دور الاستراتيجيات النظامية في مكافحة الفساد الإداري، وتحديد دور الاستراتيجيات الرقابية في مكافحة الفساد الإداري، ومعرفة مدى فاعلية الاستراتيجيات القضائية في مكافحة الفساد الإداري. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد قائمة استبيان. تم إعداد الاستبانة من أجل جمع البيانات التي تحقق هدف الدراسة المتعلق بظاهرة الفساد الإداري وطرق مكافحته حيث تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 100 فرد من المجتمع السعودي العاملين في قطاعات إدارية مختلفة، وقد تم توزيع الاستبانات على جميع عينة الدراسة. أشارت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن أكثر أسباب الفساد الإداري شيوعاً هو (ضعف أجهزة الرقابة الإدارية) بنسبة 28% و (الحماية والتستر على المفسدين من قبل الجهات العليا) بنسبة 24% و (عدم تطبيق نظام المساءلة بشكل دقيق) بنسبة 18%. أيضاً، كثر الفساد الإداري الذي واجهه أفراد عينة الدراسة كان بسبب (الوساطات) بنسبة 34% و (التحيز والمحاباة) بنسبة 20% و (قبول الموظفين للهدايا والاكراميات من ارباب المصالح) بنسبة 11% و (الرشوة) بنسبة 10%. والتزوير والتزييف بنسبة 10%. أوصت الدراسة بضرورة مكافحة الفساد عن طريق النزاهة والمحاسبة والمساءلة والشفافية، واستخدام الكاميرات التلفزيونية في الرقابة واستخدام البصمة الإلكترونية واستخدام أجهزة الإنذار للحد من ظاهرة الفساد الإداري وكذلك تفعيل دور المساءلة الإدارية.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، طرق مكافحة الفساد الإداري، الرقابة، المساءلة.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية

Abstract

The study aims to identify the phenomenon of administrative corruption and ways to combat it by identifying the most common patterns of administrative corruption, knowing the role of systemic strategies in combating administrative corruption, determining the role of oversight strategies in combating administrative corruption, and knowing the effectiveness of judicial strategies in combating administrative corruption. The study followed the descriptive analytical approach by preparing a list of questionnaires. The questionnaire was prepared in order to collect data that achieves the objective of the study related to the phenomenon of administrative corruption and ways to combat it. A random sample of 100 individuals from Saudi society working in different administrative sectors was chosen. The questionnaires were distributed to all the study sample. The study indicated a set of results, the most important of which are: that the most common causes of administrative corruption are (weakness of the administrative control apparatus) with a rate of 28%, (protection and concealment of corrupt persons by the higher authorities) with a rate of 24%, and (failure to apply the accountability system accurately) with a rate of 18%. Also, the abundance of administrative corruption that the study sample faced was due to (intermediation) by 34%, (bias and favoritism) by 20%, (employees accepting gifts and gratuities from stakeholders) by 11%, and (bribery) by 10%. forgery and counterfeiting) by 10%. The study recommended the need to combat corruption through integrity, accountability, accountability and transparency, the use of television cameras in monitoring, the use of electronic fingerprinting, and the use of alarm devices to reduce the phenomenon of administrative corruption, as well as activating the role of administrative accountability.

Keywords: administrative corruption, ways to combat administrative corruption, oversight, accountability.

المصادر والمراجع

1. أبو حمود، حسن، (2002)، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 18، العدد 1.
10. العامري، محمد علي إبراهيم (الإدارة المالية) الطبعة الأولى، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2001.
11. الكبيسي، عامر، (2005)، الفساد والعولمة تزامن لانوأه، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الرياض.
12. الناصر، ناصر عبيد، (2002)، دور التنمية في محاصرة الفساد، البعث، العدد 14.
13. المحياوي، قاسم نايف علوان (إدارة الجودة في الخدمات : مفاهيم وعمليات وتطبيقات) الطبعة الأولى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006.
14. بحر يوسف، (الفساد الإداري ومعالجته من منظور إسلامي) (مجلة المشكاة، العدد الأول، غزة -فلسطين ، 2001 م).
15. حماد، أحمد عبد الهادي الفساد المالي و الإداري و أهمية الحوكمة في الشركات، متاحة على الموقع الإلكتروني: يوم 29.03.2012.
16. داود، عماد صلاح الشيخ، (2004)، الشفافية ومراقبة الفساد، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
17. زويلف، مهدي حسن، واللوزي، سليمان احمد، (1993)، التنمية الإدارية والدول النامية، ط1، دارمجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
18. زكي، نور الهدى، (2005)، الديمقراطية والرأي العام لمواجهة الفساد، الإصلاح الاقتصادي، العدد 13.
19. سعيد، محمد السيد، ومرعي، إيمان، (2004)، الفساد في مصر: دراسة حالة مصر، (1952-2004، في كتاب الفساد

2. ابو دية أحمد ، الفساد :اسبابه وطرق مكافحته، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2004

، ص 3

20. عايش، حسني، (1997)، الفساد: عوامله وعلاته وسبل التصدي له، دراسات عربية، المجلد 33، العدد 11

3. الحراشنة، عبد المجيد، (2003)، الفساد الإداري: دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة

الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني، رسالة ماجستير علوم في الإدارة العامة مقدمة إلى مجلس كلية

الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة اليرموك، أربد، (غير منشورة).

4. الخفاجي، عباس خضير، (الإدارة الاستراتيجية): المدخل والمفاهيم والعمليات، ط 1 مكتبة دار الثقافة

للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

5. الخطيب، سمير كامل، (قياس دور المقارنة المرجعية في تحسين الأداء المنظمي- دراسة حالة مع نموذج

مقترح) أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002.

6. السالم، عبد الله (مجلة البحوث الإدارية، أكتوبر، 2003 م، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية مصر).

7. السيد، مصطفى كامل، (2004)، العوامل والآثار السياسية، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد

العربية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

8. الشلفان، عادل (مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، العدد، 2 م، المجلد).

2003

9. الفراء، ماجد وآخرون (الإدارة - المفاهيم والممارسات) (فلسطين: الطبعة 2003، 1 م).

10. العلوان، جعفر أحمد عبد الكريم. (2016). عوامل الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية السعودية من

وجهة نظر موظفي القطاع الحكومي: دراسة ميدانية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز - الاقتصاد والإدارة، 30 (1)،

139 - 170.

11. القطراني، خالد محمد إقليوان و زهمول، خالد محمد. (2022). التحول نحو الإدارة الإلكترونية ودورها

كعلاج للحد من الفساد الإداري: دراسة نظرية ميدانية بالتطبيق على المصارف الإسلامية بمدينة بنغازي. مجلة

الدراسات الاقتصادية، 5 (4).